وكيل وزارة العدل لـ «الثورة» :

القضاء في اليمن يتمتع باستقلالية تامة

لقاء/محمد دماج

□ حقق القضاء في بلادنا، منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، منجزات وتطورات وتحديثات بمختلف جوانب بنائه التنظيمي في إطار هيكل قضائي موحد شهدت أجهزته تحسناً كبيراً في آلية عملها وتوسع اختصاصاتها وفق منظومة تشريعية ديمقراطية عادلة أرست قواعد ومعايير مرجعية هامة يرتكز على أساسها العمل القضائي وأجهزته المساعدة، بالإضافة إلى أداء أعمال القضاة صوناً للحقوق وحمايةً للحريات وتحقيق العدل وترسيخ الطمأنينة في المجتمع.

حول ذلك تحدث لـ «الثورة» القاضي محمد عباس زبارة، وكيل وزارة العدل، بالإضافة إلى قضايا أخرى هامة نتابعها في سياق إجاباته :

□ كيف تنظرون إلى ما تحقق من إصلاحات قضائية في عهد دولة الوحدة؟

– الحديث عن القضاء بعد قيام الوحدة اليمنية أمر يطول شرحه، لكنني، من خلال هذا الحوار، سأحاول، قدر الإمكان، إبراز الوجه المشرق للسلطة القضائية وما تحقق لها من تقدم وما أفرزته من إنجازات تشكل في مجملها نتاجاً طبيعياً وثمرة طيبةً من تلك الثمار الوفيرة التي ينعم بها وطننا الحبيب في عهد دولة الوحدة المباركة، والفضل في ذلك يعود إلى الله سبحانه وتعالى والتوجه المحمود والجهود الخيرة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، رئيس مجلس القضاء الأعلى، ودعمه اللامحدود للسلطة القضائية .. ولتوضيح ما تحقق على صعيد بنائها التنظيمي وآليات عمل أجهزتها المختلفة في ظل الرعاية المميزة لقيادتنا السياسية الحكيمة، لابد من تناول الأطر الشرعية والقانونية والتقسيمات المختلفة التي ينظمها هيكل السلطة القضائية، والقواعد والمفاهيم والمعايير التي يؤدي فيها أعضاء السلطة القضائية مهامهم.

نظام قضائي موحد

□ هل يمكن توضيح المزيد من المكاسب التي ميزت السلطة القضائية منذ عام ١٩٩٠م؟

– نعم، على هدى مفاهيم الخير وقيم العدل السامية النابعة من روح الشريعة الإسلامية الغراء، أرسيت دعائم السلطة القضائية، وفي إطارها أنشئت وشُكلت المحاكم الشرعية وفقاً لأحكام دستور دولة الوحدة وأهداف الثورة اليمنية .. والحقيقة أن ما يجعل أهمية السلطة القضائية تتزايد في اليمن بعد قيام الوحدة ويضفي عليها استقلالية متفردة، هو اعتماد خيار الديمقراطية نهجاً ثابتاً لنظام الحكم القائم على مبدأ الفصل بين السلطات، وبناءً على ذلك حرص المشرع على وضع هيكل السلطة القضائية وتشكيل محاكم الجمهورية وفق مبدأ النظام القضائي الموحد، ولذلك فإن المادة الأولى من قانون السلطة القضائية تُعرِّف المحاكم بأنها الجهات القضائية المختصة بالفصل في كافة المنازعات والجرائم، إلا ما استثني بقانون خاص .. إذاً فالمحاكم الشرعية اليمنية ذات ولاية عامة تمتلك حق النظر في أي قضية تعرض عليها مهما كان نوعها، وتمارس مهامها في نطاق اختصاصها المكاني، وهذه المحاكم تفصل في القضايا المعروضة عليها طبقاً للشريعة الإسلامية والقوانين النافذة .. ووفقاً للمادة الثانية من قانون السلطة القضائية فإن المحاكم في الجمهورية اليمنية تتكون من المحكمة العليا للنقض والإقرار، وهي أعلى محكمة، ومقرها العاصمة صنعاء، وتنظر في الأحكام المطعون فيها بالنقض للتحقق من تطبيق النصوص الشرعية والقانونية ومدى صحة وسلامة الإجراءات .. وبموجب المادة الثالثة من نفس القانون شُكلت المحكمة العليا من رئيس ونائبين وعدد كاف من القضاة يؤلّف كل خمسة منهم هيئة الحكم في كل دائرة من دوارها السبع المدنية والجزائية والعسكرية والشخصية والتجارية وفحص الطعون، وغيرها، وهي مزودة بجهاز إداري متكامل .. وأيضاً بموجب المادة ذاتها تم تشكيل محاكم استئناف المحافظات، وكل واحدة منها تتكون من رئيس المحكمة وعدد كاف من القضاة وأعوان القضاة يتم تعيينهم في دوائرها المختلفة، وهذه المحاكم تختص بإعادة النظر في أحكام محكمة أول درجة المطعون فيها بالاستئناف، وفقاً للقانون، ولها جهاز إداري .. أما المحاكم الابتدائية الموزعة في كافة محافظات ومديريات الجمهورية فقد تم تشكيلها وفقاً لنصوص القانون، ويرأسها قاضٍ وعدد آخر من المختصين، فهناك – على سبيل المثال – قاض مدني وثانٍ جزائي وثالث للأحوال الشخصية وآخر للمسائل الإدارية.

• للقضاة حقوق مادية ومعنوية تكفل مزاولة مهامهم باستقلالية تامة

دور إيجابي

□ شهد دور مجلس القضاء الأعلى تحسناً ملحوظاً، مما انعكس على الجهاز القضائي والعاملين فيه إيجابياً .. ما رأيكم؟

– نعم، نصت المادتان (١١٥) و(١١٦) من قانون السلطة القضائية على أن مجلس القضاء الأعلى يتكون من تسعة أعضاء وبرئاسة رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه في حال غيابه، ومن أبرز مهامه : اقتراح السياسة العامة لتطوير القضاء، وإبداء الرأي في شؤون القضاة ونزاهتهم من خلال استعراض التقارير السنوية المقدمة من وزير العدل عن المحاكم والنيابة العامة، والبت في موضوعات تعيين القضاة وترقيتهم وعزلهم، وفقاً لمبدأ الثواب والعقاب، ودراسة مشروعات موازنة السلطة القضائية .. ويتمتع القضاة بمزايا وحقوق مادية ومعنوية ممتازة، منها الحصانة، وجميعها تكفل لهم مزاولة مهامهم باستقلالية تامة، ولا يتم رفع هذه الحصانة عن القاضي إلاّ بقرار من مجلس القضاء الأعلى، إذ لا يجوز أن يتعرض القاضي للحجز والمساءلة من أي جهة كانت دون موافقة مجلس القضاء الأعلى، وهو وحده من يمتلك حق محاسبة القاضي ومساءلته في حال ضبطه متلبساً.

آلية رقابية واضحة

□ تحددت الرقابة بشكل واضح على أعمال القضاة وتقييم أدائهم بعد قيام الوحدة .. ما قولكم في ذلك؟

– في سبيل إيجاد رقابة فاعلة على أعمال القضاة وتقييم أدائهم بصورة فاعلة ومستمرة وفق معايير موضوعية، تطبيقاً لمبدأ الثواب والعقاب ولما من شأنه ترسيخ قيم الرقابة الذاتية، تم تشكيل هيئة التفتيش القضائي بوزارة العدل بموجب قانون السلطة القضائية، وتتكون هذه الهيئة برئاسة قاض ينوبه آخر وعضوية عدد من القضاة، ومن أبرز مهام واختصاصات هيئة التفتيش القضائي : التفتيش الدوري على أعمال القضاة، ورفع تقارير دورية إلى قيادات السلطة القضائية تضمنها ملاحظاتها وآرائها حول أعمال وأداء القضاة في مختلف المحاكم.

معايير متطورة

□ تعين القضاة في عهد دولة الوحدة أصبح وفق معايير يجب توافرها في القاضي .. كيف يمكن توضيح ذلك؟

– اختيار وتعيين القضاة أصبح وفق مجموعة من المعايير الموضوعية التي يجب أن تتوافر في من يشغل هذه الوظيفة، إذ يستحيل تعيين شخص ما في السلم القضائي دون توافر تلك المعايير، ومنها ضرورة الحصول على شهادة عليا من المعهد العالي للقضاء، الذي يشترط لالتحاق الدارس فيه حصوله على ليسانس شريعة وقانون أو حقوق بتقدير عال، وفور تخرج الدارس من معهد القضاء يُلحق بالعمل من بداية السلم القضائي ليتدرج فيه وفقاً لقدرته وكفاءته وسنوات خدمته.

ضمان شرعية المعاملات

□ كيف أصبحت آلية ضمان المعاملات المدنية والشخصية؟

– لضمان شرعية المعاملات المدنية والشخصية وصحة وسلامة الوثائق، تم إنشاء جهاز للتوثيق بموجب قانون السلطة القضائية، يختص بجوانب توثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق والعقود والوثائق الخاصة بالبيع والأراضي والعقارات والإشراف على مهام الموثقين وإدارات التوثيق في مختلف محاكم الجمهورية التي تشرف على المعاملات التي يحررها الأمناء المعتمدون من قبل وزارة العدل في الجمهورية.

• تحقيق العدل يحتم على القاضي مضاعفة جهود التحري بحيادية مطلقة

العدالة

□ كيف تقيِّمون مستوى العدالة ودور القاضي في ذلك؟

– مما لا شك فيه أن إقامة العدل بين الناس مسألة غاية في الأهمية لصلاح المجتمع، وتلك المهمة، بالنسبة للقاضي، مسؤولية بالغة الخطورة، فتحقيق العدل يحتم على القاضي المتمكن بذل المزيد من الجهود في التحري بكثير من الحياد، فالعدل صفة من صفات الخالق جل وعلا، ولذلك أمرنا بإقامة العدل بين الناس، والله سبحانه وتعالى يحذر من مغبة الخروج عن هذا النهج، وهناك الكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تشدد على إقامة العدل.

□ وماذا عن دور عضو النيابة؟

– لكي تأخذ العدالة مجراها الصحيح باكتمال إجراءاتها الشرعية والقانونية التي من شأنها الإحاطة بالقضية من كافة جوانبها وملابساتها المختلفة، واستجابةً للتوسع العمراني ومقتضيات الحداثة والمعاصرة، ولتأكيد هيبة الدولة وتحقيق مبدأ سيادة الشرع والقانون، صوناً لحرمة الحقوق والحريات العامة والخاصة المشروعة، أقر المشرع تشكيل جهاز النيابة العامة وفقاً لقانون السلطة القضائية، ارتكازاً على مفهوم الخصم الشريف على غرار ما كان يعرف في القضاء الإسلامي في الأزمان السالفة بنظام الحسبة، ويعتبر جهاز النيابة العامة رديفاً ومعاوناً للقضاء في تحقيق العدالة .. وبموجب أحكام قانون السلطة القضائية فإن هذا الجهاز يتكون من : النائب العام، والمحامي العام الأول، وعدد من المحامين، ورؤساء نيابات الاستئناف، ووكلاء نيابات محاكم أول درجة، ويتم تعيينهم بقرار يصدره رئيس الجمهورية، رئيس مجلس القضاء الأعلى بموجب اقتراح مجلس القضاء الأعلى .. ويحدد قانون السلطة القضائية وقانون الإجراءات الجزائية والمرافعات مهام واختصاصات النيابة التي ترتكز في جوهرها على مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، كجهاز يمثل الحق العام في القضايا الجزائية .. وباختصار فإن هذا الجهاز يقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عملاً بقوله تعالى : «ولتكن منكم أُمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون».

تميز خاص

□ ما الذي يجب على القاضي، وفقاً لمصادر التشريعات وأهمية امتلاكه صفات خاصة؟

– وفقاً لذلك ما من مصدر للتشريع في اليمن غير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بالإضافة إلى القياس والإجماع، ولا مجال للحكم بغير ذلك، فالشريعة والفقه الإسلامي يتناولان بالمعالجة المسائل المتصلة بحياة الأفراد والجماعات، سواء أكانت المدنية أو الشخصية أو غيرها، واعتماداً لهذا النهج يتوجب على القاضي أن يكون قادراً على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، وذلك يتطلب امتلاكه لقدرات وسمات خاصة مثل : الورع، وسعة العلم، ورحابة الصدر، والاطلاع، وسرعة البديهة، والعفة، والنزاهة، والقدرة على الحياد .. بالإضافة إلى ذلك يجب على القاضي التمحص والتحري في البراهين والمبررات التي يدلي بها الخصوم أمام المحكمة، وبدون ذلك لا يتسنى للقاضي اتخاذ القرار الصائب والحكم العادل حيال أي قضية تعرض عليه، وفي المقابل يتوجب على الخصوم أن يتقوا الله، وأن يكونوا عوناً للقاضي في تحقيق العدل في المجتمع، كما ورد في الحديث الشريف عن أُمّ سلمة – رضي الله عنها – أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إنما أنا بشر، وأنكم تختصمون إليَّ، ولعل بعضكم يكون الحق بحجته من بعض، فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من نار».

تأملات

محمد العريقي

رفح .. يا قادة العرب!!

□ يا قادة العرب .. افعلوا شيئاً لإنقاذ إخواننا العزل في رفح .. إن المشاهد لم يعد يتحملها أحد حتى وإن كان من باب الرغبة في متابعة الأخبار الروتينية التي لا تخلو من أخبار قتل يومي في الشارع الفلسطيني، لأن ما حدث في رفح أمس وأمس الأول دخل في إطار مسلسل إسرائيلي جديد أكثر رعباً وفظاعةً لم تعرف مثله البشرية على مر التاريخ.

□ لقد شاهدنا أشلاء أجساد الأطفال الفلسطينيين متناثرة في الشارع مزقتها قذائف صواريخ الطائرات والدبابات الإسرائيلية التي استهدفت مظاهرة عادية، فحصدت أرواح أكثر من (٢٠) شخصاً معظمهم من الأطفال، وهرع الحشود شمالاً وجنوباً تحت جحيم القصف وغيوم الدخان، وتُركت أشلاء الضحايا الأبرياء العزل متناثرة في الشارع .. هل أصبح السير في الشارع جريمة بعد أن دمرت البيوت؟!

□ تحركوا يا قادة العرب، وافعلوا شيئاً، وتذكروا الأمس القريب ماذا عملت إسرائيل، وكيف هددت لسحب جثث خمسة من جنودها قتلوا في غزة، وكيف تدخل العالم بمن فيهم العرب!!

□ اعملوا شيئاً يا قادة العرب، فالذي يحدث في رفح هو رسالة صريحة من شارون وتحد حقيقي لكم وأنتم على وشك التجمع في تونس، ليقول لكم : «المُجرب لا يُجرب»، و«الضرب في الميت حرام»، فأنتم في نظر إسرائيل أصوات بدون إحساس.

□ اثبتوا لشارون ولغير شارون أنكم غير ذلك .. اثبتوا أن في قادة الأمة عروق تجري فيها الدماء ومشاعر لا تقبل الذل والهوان!!

□ إذا لم تفعلوا شيئاً، فأنتم أول من سيحاسب على هذه الجرائم يوم القيامة .. اللهم بلغت .. اللهم فاشهد.

alariky@maktoob.com

نوافذ

بعيدا عن الاحباط واليأس

عوض بن سعيد باقوير*

■ الحياة مليئة بالمتناقضات والمواقف التي تعبر في صورتها الكلية عن أزمة خطيرة وهي أزمة القيم التي تشهد تراجعا متواصلا ليس فقط على مستوى الافراد والجماعات ولكن على صعيد الدول من خلال ساستها فالبيروقراطية والفساد الاداري والخلل المتواصل في هياكل النظم في الدول النامية يصعب في كثير من الاحيان توقع ايجاد حلول متكاملة لها فالخطط التنموية في معظمها تحاول المحافظة على النسق العام الحالي في مجال الحياة دون النظر بشكل بعيد الى أجيال جديدة سوف تكون في الواقع اكبر تحد لتلك الدول سواء على صعيد ايجاد تعليم جيد حديث ام فرص العمل مقابل تناقص مؤكد للموارد الطبيعية.اليس هناك اهمية استراتيجية لاقامة ندوة اقتصادية سواء على صعيد دول اقليم محدد او على صعيد الدول الوطنية بشكل فردي حول ما يمكن ان يحدث بعد ٢٠ عاما او اكثر في ظل تناقص مؤكد للثروات الطبيعية في مقابل زيادة ملحوظة على الصعيد الديموغرافي؟ الانشغال الكلي بواقع الحال لا يعني ان التحديات المستقبلية التي سوف تواجهها الدول النامية والعربية على وجه الخصوص هي تحديات صعبة ومؤلمة في ظل تخبط سياسات الكثير من هذه الدول وفي ظل مناخ سياسي اقليمي ودولي في غاية السوء والتعقيد. التخطيط واستشراف آفاق المستقبل هو مفهوم لا مكان له إلا في حدود ضيقة، وهذا لا يعطي هذه الدول اية امكانية لبرمجة خططها وإدارة مواردها بشكل عقلاني بعيدا عن الانانية وعلى فرضية انا ومن بعدي الطوفان.

ما هو السبب في هذا التردي وتفاقم المشكلات اهي ازمة قيم ام سوء ادارة ام كلاهما، فالمراقب للاوضاع لا يمكنه الا ان يعطي صورة رمادية في ظل مؤشرات ما هو موجود وما هو قادم.

ان التخطيط والاستراتيجيات والبحوث المتعمقة حول اتجاهات التنمية والموارد والتحولات والفكر الجديد وفي عالم متغير يعد جانبا مهما لا بد من الالتفات اليه.

فاستقرار الدول قد لا يكون ممكنا في ظل تقلبات فكرية وسماوات مفتوحة لكل ما هو قادم وانهيار متواصل للقيم من خلال المواجهة اليومية بين اصناف البشر في محطات عديدة يغلب عليها دائما طابع القلق والأشك واليأس.

انها مفارقة في ظل متغيرات لا احد يدرك مداها ويظل السؤال الى اين نحن سائرون وما هو المجهول القادم...

انها معادلة يصعب فك طلاسمها

والمهم هو ان يتعايش الانسان مع واقعه ويبذل كل جهده لابعاد اليأس والاحباط، فإرادة الانسان هي الصخرة التي يتكسر حولها كل شيء.